ECA/SRO-NA/ICSOE/37/INF/1
ECA/SROWA/ICSOE/25/INF/1

Distr.: General
10 August 2022

Arabic
Original : English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا

الدورة المشتركة الأولى

مراكش، المغرب، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

مذكرة مفاهيمية

أولا- السياق

1- تتولى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، واللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، بوصفهما هيئتين نظاميتين تداوليتين، الإشرافَ على أنشطة المكتبين دون الإقليميين المعنيين التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا كجزء من البرنامج المعتمد في الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة.[1] وتَعقد اللجنتان دورات سنوية للنظر في النتائج التي حققها المكتبان دون الإقليميين، وبرامج عملهما المقبلة، وتوجهاتهما الاستراتيجية من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية للبلدان الواقعة في شمال أفريقيا وغربها. وتتيح الدورات أيضا منتديات لكبار الخبراء ومقرري السياسات في الحكومات الوطنية والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتقييم ومناقشة اتجاهات الظروف الاقتصادية والاجتماعية على نطاق المنطقتين دوني الإقليميتين. وخلال الجلسات، يقدم المشاركون توصيات بشأن كيفية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، مع تعميق التكامل الإقليمي في الوقت نفسه.

2- ويحمل موضوع الدورة المشتركة الأولى عنوان ''الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها في خضم أزمات متعددة''، فالعالم يواجه ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية والأسمدة والوقود بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، والتأثير المتزايد لتغير المناخ، وتداعيات جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19). وقد تضررت جميع البلدان من هذه الصدمات، وإن كان ذلك من خلال قنوات مختلفة وبدرجات متفاوتة، وكانت البلدان النامية الأكثر تضررا. ومن المتوقع أن ينمو الناتج العالمي بنسبة 3,2 في المائة فقط في عام 2022 و2,9 في المائة في عام 2023، منخفضا بذلك من 6,1 في المائة في عام 2021.[2] وقام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته للتضخم لعام 2022 صعودا إلى 6,6 في المائة للاقتصادات المتقدمة و9,5 في المائة للأسواق الناشئة والبلدان النامية. وقد أعاق تأثير تصاعد الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في عام 2022 أي انتعاش اقتصادي وجعل مختلف جهود التحفيز المالي أقل فعالية. ووفقا لدراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشير التقديرات إلى أن 52 مليون شخص، معظمهم في أفريقيا، وقعوا في براثن الفقر المدقع في الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت اندلاع الصراع، مع انخفاض دخلهم إلى 1,90 دولار أو أقل في اليوم (معدلا وفقا لتكافؤ القوة الشرائية). وانحدر 20 مليون شخص إضافي إلى ما دون عتبة الفقر التي تبلغ 3,20 دولار في اليوم.

---

[1] انظر A/76/6 (Sect.18).

[2] International Monetary Fund, "World Economic Outlook update: gloomy and more uncertain", (Washington, D.C., July 2022).

3- ورغم فقدان الناس للدخل، اعتبارا من مايو/أيار 2022، فقد ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 80 في المائة خلال العامين الماضيين وبنسبة 15 في المائة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2022. وأدى تصاعد الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في عام 2022، وما نتج عنه من تعطيل لسلاسل التوريد العالمية، وانخفاض الثقة في الأعمال التجارية، وزيادة عدم اليقين، إلى تسريع الزيادات في أسعار المواد الغذائية، وهو ما عرّض ملايين الأشخاص لخطر انعدام الأمن الغذائي والحرمان. وقد بلغ مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة رقما قياسيا في آذار/مارس 2022. وجعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلُّبها سبلَ عيش الأسر المعيشية في المناطق الريفية، التي تعتمد على الزراعة، عُرضة للخطر. كما ظهرت مخاطر مادية لنقص الأغذية، بالنظر إلى أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا مُصدِّران رئيسيان للأغذية، حيث وفّرا حوالي 30 في المائة من صادرات القمح العالمية في السنوات الأخيرة. وتستورد بلدان شمال أفريقيا، لا سيما مصر وليبيا والمغرب وتونس، أكثر من نصف قمحها، الذي يشكل جزءا كبيرا من نظامها الغذائي، من الاتحاد الروسي وأوكرانيا.[3]،[4] وفي غرب أفريقيا، يُستورد 46 في المائة من دقيق القمح من منطقة البحر الأسود، لا سيما من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتعتمد بنن وتوغو والسنغال اعتمادا كبيرا على واردات القمح من الاتحاد الروسي، الذي يوفر 68 و52 و45 في المائة من وارداتها من القمح، على التوالي.

4- وعلى الصعيد العالمي، تعد شمال أفريقيا وغربها من بين المناطق دون الإقليمية الأكثر عُرضة لانعدام الأمن الغذائي، لأنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية. وتعاني منطقة شمال أفريقيا على وجه الخصوص من أحد أكبر حالات العجز الغذائي في أي مكان في العالم فيما يتعلق بالحبوب.[5] وفي تقييم مشترك لغرب أفريقيا أجرته مؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، تشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي في المنطقة دون الإقليمية سيكون في عام 2022 أقل بنسبة 20 في المائة من متوسط الإنتاج السنوي من عام 2017 إلى عام 2020 وأن تكون واردات الحبوب أعلى بنسبة 5 في المائة مما كانت عليه في عام 2021، بحيث تتجاوز 22 مليون طن. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ترتفع معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال موسم الجدب بنسبة 70 في المائة، وذلك من 27,1 في المائة في عام 2021 إلى 38,2 في المائة في عام 2022. ولم تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لذلك قد تكون مستويات انعدام الأمن الغذائي مقلقة بشكل خاص خلال موسم الجدب لعام 2022.[6]

5- ولا يزال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي المستمر في شمال أفريقيا وغربها يتفاقم بسبب الآثار المتبقية لأزمة كوفيد-19، والجفاف الشديد، والتوترات الجيوسياسية التي طال أمدها، والاضطرابات السياسية في العديد من البلدان في المنطقتين دون الإقليميتين. وتؤثر الزيادة في تواتر الأحوال الجوية القاسية مقترنة بالاحترار المطّرد للمناخ على الزراعة المحلية في كلتا

---

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ''حالة الأغذية في العالم، مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة.'' متاح على الرباط التالي: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/ (تم الاطلاع في 28 يونيه/حزيران 2022).

(4) تجاوز اعتماد تونس على واردات الحبوب 60 في المائة بين عامي 2009 و2017، ، وجاء الجزء الأكبر منها من أوكرانيا. وتشتري مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، ما يصل إلى 85 في المائة من قمحها من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتنفق نحو 2 في المائة من ميزانيتها على دعم الخبز.

(5) يُصنِّف المؤشر العالمي لسلامة الأغذية البلدان استنادا إلى القضايا المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الأغذية وتوافرها وجودتها وسلامتها، فضلا عن الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود. ووفقا لمؤشر عام 2021، كانت الجزائر البلد الرائد في مجال الأمن الغذائي في شمال أفريقيا. حيث احتلت المرتبة 54 من أصل 113 دولة. وتلتها تونس (المرتبة 55) والمغرب (المرتبة 57) ومصر (المرتبة 67)، حيث تم تصنيف جميع البلدان الأربعة في فئة ''الأداء الجيد.'' وصُنف السودان (المرتبة 110) في فئة ''يحتاج إلى تحسين''. ولا توجد بيانات متاحة بشأن ليبيا وموريتانيا.

(6) Economic Community of West African States, the Food and Agriculture Organization of the United Nations and the World Food Programme, "Assessment of the risks and impact of the Russian-Ukrainian crisis on food security in the ECOWAS region" (June 2022).

المنطقتين دون الإقليميتين. ويعيش نصف سكان شمال أفريقيا بالفعل في ظل إجهاد مائي. وعلاوة على ذلك، فإن الإنتاجية الزراعية في المنطقة دون الإقليمية لا تواكب معدلات النمو السكاني، التي تعد من بين أعلى المعدلات في العالم. وفي غرب أفريقيا، سيواجه حوالي ثلثي البلدان ندرة في المياه بحلول عام 2025. وقد أظهرت نتائج البحوث أن تلوث المياه يمثل مشكلة رئيسية لكل من سكان الريف والحضر.[7]

6- وأدت الاتجاهاتُ الأخيرة إلى إحياء المناقشات والجهود التي تبذلها الحكومات في أفريقيا لتصبح ''ذات سيادة غذائية'' بدلا من التبعية الغذائية، فضلا عن ممارسة سلطة أكبر على مصادرها الغذائية واعتماد استراتيجيات تخفف من أثر قوى السوق العالمية. وأدركت الحكومات أيضا أنه ستكون هناك حاجة إلى حلول جديدة أطول أجلا وقائمة على التكنولوجيا لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها المتزايدين، نظرا للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية.

7- وقد أنفقت شمال أفريقيا 13 مليار دولار على الواردات الغذائية في عام 2020، بينما أنفقت غرب أفريقيا 4,5 مليار دولار على واردات الحبوب في عام 2019.[8] ويمكن إنتاج بعض هذه الأغذية في المنطقتين دون الإقليميتين، وهو ما يوفر سبل عيش مجدية للشباب. ويتيح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصا للمنطقتين دون الإقليميتين للتجارة مع المناطق الأخرى وتحقيق الأمن الغذائي مع تحفيز النمو في الوقت نفسه. غير أن أثر الاتفاق على الأمن الغذائي كان محدودا حتى الآن لأن الثغرات الكبيرة في الهياكل الأساسية تجعل من الصعب على البلدان نقل الأغذية والحصول عليها.

8- ويواجه العالم أزمة طاقة، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام بنحو 60 في المائة، وارتفعت أسعار الغاز بأكثر من الضعف خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022.[9] كما تعطلت أسواق الوقود الأحفوري بشدة بسبب الصراع في أوكرانيا، حيث إن الاتحاد الروسي هو المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للنفط. ونتيجة لهذه العوامل، بلغ تضخم أسعار المستهلكين أرقاما مزدوجة في العديد من البلدان، بما في ذلك بوركينا فاسو وغانا وغامبيا ومصر ونيجيريا، فقد بلغ أعلى مستوى له منذ خمس سنوات في العديد من البلدان، بما في ذلك غانا ونيجيريا. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص مستويات المعيشة في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين.

9- وتُبرز أزمة الغذاء الصلة بين الطاقة وأمن الإمدادات الغذائية في الأماكن التي تَستخدم فيها الصناعاتُ الزراعية والغذائية الطاقةَ لأغراض مختلفة، بما في ذلك النقل والإنتاج. فعلى سبيل المثال، تمثل تكاليف الطاقة المباشرة وغير المباشرة أحيانا ما يتراوح بين 40 و50 في المائة من مجموع التكاليف المتغيرة لزراعة المحاصيل. وبالتالي فإن ارتفاع تكاليف الطاقة يُترجم إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف، إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وخاصة بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للنفط.

10- وفيما يتعلق بأمن الطاقة، حققت بلدان شمال أفريقيا بالفعل إمكانية حصول الجميع تقريبا على الكهرباء والطهي باستخدام طاقة نظيفة (الغاية 7-1 من أهداف التنمية المستدامة) بفضل السياسات العامة الفعالة التي شجعت على توسيع الشبكات الرئيسية، وبرامج كهربة الريف، وتوسيع شبكات الغاز وتوزيع غاز النفط المسال. ورغم أن استهلاك الطاقة

---

(7) S. Kenfack, M. Beguere and L. Boukerrou (2016). "Water, climate, and health risks in West Africa: perspectives from a regional water quality program" (Abstract, No. S-064, presented at the 28th annual meeting of the International Society for Environmental Epidemiology, Rome, Italy, 1–4 September 2016)

متاح على الرابط التالي:

https://ehp.niehs.nih.gov/doi/abs/10.1289/isee.2016.4802#:~:text=Over%2060%25%20of%20countries%20in,both%20rural%20and%20urban%20populations.

(8) United Nations, Economic Commission for Africa, "Potential impacts of the Ukraine-Russia crisis on West Africa" (Powerpoint presentation, Subregional Office for West Africa, April 2022).

(9) تراجعت أسعار النفط مرة أخرى إلى ما دون 100 دولار للبرميل في بداية تموز/يوليه 2022 وظلت بالقرب من تلك العتبة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوقعات بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ستزيد العرض.

المتجددة لا يزال غير مستغل إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية مقارنة بإمكاناتها، فقد أحرزت عدة بلدان تقدما كبيرا في تنمية مواردها المتجددة الهائلة. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، نمت الكهرباء المتجددة بأكثر من 40 في المائة في شمال أفريقيا، مدفوعة بالتوسع السريع في مشاريع الطاقة الريحية والشمسية. غير أن مصادر الطاقة المتجددة تؤدي دورا ثانويا في قطاع النقل في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية؛ فهناك عدد قليل من السيارات الكهربائية التي يمكنها استخدام الطاقة المتجددة، واستخدام الوقود الأحيائي قليل، ومع ذلك فإن المنطقة دون الإقليمية تملك بعضا من أكبر الإمكانات للطاقة المتجددة في العالم، ويمكن تحقيق المزيد من التطوير والنمو الكبيرين، ولا بد من زيادة الانتشار ليتجاوز مجرد توليد الطاقة إلى التدفئة الصناعية والنقل، باستخدام تكنولوجيات مثل الهيدروجين الأخضر. ووفقا لبيانات البنك الدولي لعام 2019، فقد بلغ متوسط الاستهلاك الوطني للطاقة المتجددة في غرب أفريقيا 63,57 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي الوطني من الطاقة في عام 2019.[(10)]

11- وستُعقد الدورة السابعة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة الخامسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا معا في مراكش بالمغرب في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وستلتقي اللجنتان في ظل ظروف عالمية صعبة، حيث تسعى الدول الأعضاء إلى إيجاد حلول مبتكرة وطويلة الأجل للتخفيف من أثر الأزمات العديدة والشروع في السير على طريق التعافي المرن والمستدام.

12- وسيُعقد خلال الدورة المشتركة اجتماع لفريق خبراء مخصص يتناول موضوع ''القدرةُ على الصمود في وجه الأزمات والاستدامةُ في شمال أفريقيا وغربها''. وسيجمع اللقاء بين الباحثين ومقرري السياسات والخبراء من الدول الأعضاء، بمن فيهم ممثلو المؤسسات الدولية. ويكمن هدفه الرئيسي في تقديم توصيات في مجال السياسة العامة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية المتصلة بالمواضيع التالية: نظمُ الأغذية والطاقة القادرةُ على الصمود والمستدامةُ في شمال أفريقيا وغربها؛ وتمويلُ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأداءُ الشركات: من منظور الرخاء والناس والكوكب؛ والاستثمارُ الذكي من منظور جنساني؛ والدروسُ المستفادة من إصدار السندات الخضراء في الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

ثانيا– أهداف الدورة المشتركة

13- هناك آثار قصيرة ومتوسطة الأجل تترتب عن أزمتي الطاقة والغذاء الحاليتين. ويتعين على الحكومات أن تتحرك بسرعة وحزم بشأن المسائل قصيرة الأجل بطرق تتسق مع أهدافها طويلة الأجل. وبالتوازي مع ذلك، فإنها تحتاج إلى العمل على معالجة أهدافها طويلة الأجل مباشرة. وستتيح الدورة للمشاركين الفرصة للمناقشة واقتراح استجابات قصيرة ومتوسطة الأجل لقضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها تأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والعالمية المتغيرة.

14- وسيقوم المشاركون أيضا بمناقشة تقارير الأنشطة والنتائج التي حققها المكتبان دون الإقليميين، واستعراض برامج عملهما في المستقبل، وتنقيح توجهاتهما الاستراتيجية، من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال وغرب أفريقيا.

ثالثا– النتائج المتوقعة

15- يُتوقع من المشاركين تنقيح التقارير ذات الصلة التي سيقدمها المكتبان دون الإقليميين واعتمادها ووضع توصيات بشأن السياسات والاستراتيجيات لصانعي القرارات من أجل صياغة برامج إنمائية وطنية ودون إقليمية. ويتوقع منهم أيضا الاستفادة من خطط التكامل الإقليمي.

(10) World Bank, "Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)", Sustainable Energy for All (SE4ALL) database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/EG.FEC.RNEW.ZS (تم الاطلاع عليه في #Day# #Month# 202X) (تم الاطلاع عليه في 7 تموز/يوليه 2022).

16- وسيقوم كل من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا والمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بإعداد تقرير منفصل عن الدورة المشتركة يلخصان فيه العروض والمناقشات والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية. وسيُقدَّم هذان التقريران إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بوصفه الجهاز التداولي الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعا– ترتيبات الدورة المشتركة

17- ستُعقد الدورة السابعة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة الخامسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا في شكل جلسات عامة تُعرض وتُناقش خلالها التقارير والورقات التي وضعها المكتبان دون الإقليميين. وستُرسل مشاريع التقارير النهائية التي يضعها المكتبان إلى الدول الأعضاء المعنية في غضون شهر واحد من اختتام الدورة.

خامسا– المشاركة

18- تكون المشاركة في الدورة المشتركة مفتوحة بصفة خاصة أمام الممثلين رفيعي المستوى للوزارات والإدارات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمالة والتجارة والصناعة والزراعة والبيئة. ويمكن المشاركة بصفة مراقب لممثلين عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية الأخرى التي يوجد مقرها في شمال أفريقيا وغربها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، ومؤسسات البحوث، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين.

سادسا– موعد الدورة المشتركة ومكان انعقادها

19- ستعقد الدورة المشتركة في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مراكش، المغرب.

سابعا – لغات العمل

20- ستكون العربية والإنكليزية والفرنسية هي لغات العمل في الاجتماع.

ثامنا – جهات الاتصال

شمال أفريقيا	غرب أفريقيا
جهة الاتصال – التنسيق	
• **خالد حسين** hussein44@un.org	• **أمادو ضيوف** diouf19@un.org
الخدمات اللوجستية / المالية	
• **كاثي لوبويا باشالا** lubuya.bashala@un.org	• **عيساتو سان** aissatou.sene@un.org
الأمانة	
• **فوزية عسو قدور** assouqaddou@un.org	• **زارا ساني** saniz@un.org